

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ٥ ديسمبر ١٩٩٩

## أزمة المخيمات الفلسطينية الأخيرة في لبنان قنبلة موقوتة بعد الانسحاب الإسرائيلي

وفي خطاب الرئيس الحصص أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أخيراً، جاء رفض لبنان لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها قاطعاً هذه المرة، مؤكداً أن الرفض اللبناني يأتي طبقاً لاتفاق الطائف ١٩٨٩، ودستور لبنان وحرصاً على الوفاق الوطني في البلاد.

### التوطين مصدر قلق دائم للبنانيين

بعد المذابح الشهيرة على ارتكابها الإسرائيليون وأعوانهم من حزب الكتائب في مخيم صابرا وشاتيلا في سبتمبر ١٩٨٢، أصبح مخيم عين الحلوة الذي يضم حوالي ٥٠ ألف لاجئ والقريب من صيدا

من أكثر مخيمات اللاجئين إثارة في جنوب لبنان، فهو واحد من سبعة عشر مخيماً أقيمت لاستيعاب لاجئي عام ١٩٤٨ الذين قدموا من الأراضي الفلسطينية في الجليل المتاخمة للحدود اللبنانية، بعد أن احتلها الإسرائيليون وأصبح بعد أحداث الحرب الأهلية في لبنان التي دامت ١٥ عاماً من أكبر المخيمات لا سيما بعد أن تحول الجنوب اللبناني إلى ساحة مجابهة مع العدو الإسرائيلي ولجأ إليه أبناء المخيمات الأخرى التي تم تدميرها كلياً أو جزئياً مثل مخيمات ضبية وتل الزعتر والنبطية وغيرها، وبذلك تحول مخيم عين الحلوة إلى مركز ثقل سكاني وسياسي وتنظيمي، ورمزاً لباقي المخيمات كما يصفه المؤرخ الفلسطيني شفيق الحوت.

تصدرت قضية توطين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات عين الحلوة والرشيديّة في جنوب لبنان واجهة الأحداث أخيراً، عندما اتخذت الحكومة اللبنانية عدة إجراءات أمنية للحد من النشاط العسكري للفلسطينيين هناك، وذلك عقب عدة أحداث أخيرة أبرزها حكم الإعدام الذي أصدره القضاء اللبناني في

الأهرام

حق ممثل حركة فتح هناك «سلطان أبو العينين» وذلك بتهمة تشكيل عصابات مسلحة اجتاحت بعض المناطق اللبنانية، ورفعت أسلحة في المخيمات بما يشكل نقضاً للاتفاقات السابقة توقيعها بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين وتمنع ذلك، كما اعتقلت السلطات اللبنانية أيضاً اثنين من قياديي المخيمات هما خالد عارف وخالد الشايب بسبب مسئولياتهما عن التظاهرات التي قام بها مئات الفلسطينيين في المخيمات، ورشقوا خلالها رجال الأمن اللبنانيين بالحجارة، وأشعلوا النار في الإطارات في الطرق المجاورة للمخيمات، مما أدى إلى إصابة عدد منهم وقد أوضح رئيس الوزراء سليمان الحصص أن الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها أخيراً في مناطق المخيمات ليست بهدف حصارها، ولكنها إجراءات عادية ومستمرة منذ اغتيال القضاة اللبنانيين الأربعة في صيدا العام الماضي، ومن أهدافها حماية الفلسطينيين ومنع انتشار أعمال العنف التي يستفيد منها العدو الإسرائيلي، وذلك في وقت بسالغ الحساسية تسمى فيه الحكومة اللبنانية إلى تحرير الجنوب والبقاء من الاحتلال..

الملاحقات الأمنية التي صدرت ضد بعض الفلسطينيين أثناء أزمات الاقتتال التي وقعت إبان الحرب الأهلية.

إلا أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وكثهم أو معظمهم من شمال فلسطين، أصيبوا بالصدمة عندما أجلت اتفاقية أوسلو البحث في مصيرهم، ثم كانت تصريحات القيادة الإسرائيلية المتتالية وأخرها من باراك التي رفض فيها حق عودة لاجئي ١٩٤٨ إلى أراضيهم في إسرائيل، مع السماح للاجئين ١٩٦٧ بالعودة، إلى أراضيهم في الضفة وغزة، في حين أن لاجئي المخيمات في لبنان ليس لهم ما يملكونه أو يعودون إليه في الضفة وغزة، وهو ما قضى على كل آمالهم المعلقة عبر السنوات الطوال الماضية في العودة إلى أراضيهم، وقد ازداد قلق وتوتر لاجئي المخيمات في لبنان بعد أن تسردت الأحاديث أخيراً حول ترشيح دول جديدة ينفون إليها مثل العراق في إطار صفقة بين الولايات المتحدة والنظام العراقي ترفع بموجبها العقوبات عن العراق أو توطينهم في لبنان وهو ما يرفضونه، كما يرفضه اللبنانيون، وما واكب ذلك من بروز تكتلات فلسطينية داخل المخيمات بعضها موال للسلطة الفلسطينية، والآخر ضدها، الأمر الذي ضاعف من حدة التوتر بين الفلسطينيين هناك، الذين تتلخص همومهم في البحث عن لقمة عيشهم اليومية في وقت تتضاعف فيه أعداد البطالة، والبحث عن مخرج يطمئنهم على مستقبلهم، خاصة مع وصول المفاوضات إلى مرحلتها النهائية.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ٣٤٩,٧٧٣ نسمة، أي ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٣,٢٤٦,٠٤٤ فلسطيني، أما النسبة الأكبر منهم وهي ٤١,١٪ فيقيمون في الأردن.

ولما كان مخيم عين الحلوة ينتمي إلى الجنوب اللبناني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، فإنه طبقاً لاتفاق الطائف لم يجرد من السلاح، ولكن حصر هذا السلاح تحت السيطرة داخل المخيم، حفاظاً على سيطرة السلطة الشرعية اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، كما حظر اتفاق الطائف المظاهر المسلحة.

وكان هذا الاستثناء قد أثار فريقاً من اللبنانيين الذين لا يريدون وجوداً فلسطينياً على أراضيهم، إلا أن السلطات اللبنانية احترمت بنود هذا الاتفاق، لا سيما وأن أعمال المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي لا تزال مشتعلة في الجنوب، وهو ما دفع إسرائيل إلى تحريك أعوانها في لبنان لإثارة مشكلة المخيمات وما بها من سلاح في كل مرة يقع فيها حادث أمنى يثير احتكاكاً بين الفلسطينيين واللبنانيين، حتى أنهم شبهوا هذه المخيمات بالجزر الأمنية بهدف استفزاز السلطات اللبنانية، ودفعها إلى اقتحام هذه المخيمات، والإيقاع بين الفلسطينيين واللبنانيين، إلا أن هذين الطرفين استمرا على احترام اتفاق الطائف الذي مضى عليه الآن عشر سنوات، حيث حرص الفلسطينيون على تجديد اعترافهم بالسيادة اللبنانية، واحترام القوانين المرعية ودعم مسيرة السلم الأهلي ورفض التوطين والتمسك بحق العودة وفق القرار رقم ١٩٤٤ مقابل منحهم بعض الحقوق المدنية، مثل حق العمل والتنقل والتملك، وإسقاط جميع

وخطورة هذه الخطة التي بلا شك ترفضها كل من لبنان وسوريا، أنها تركز بداية توطين الفلسطينيين في لبنان، وهو ما يخلق مستجدات جديدة وخطيرة تعيد طرح مسائل بالغة الأهمية، مثل مستقبل لبنان واستقلالها ومصير الوجود السوري على أرضها، بل وخريطة المنطقة ككل لاسيما إذا ما تمت الموافقة على نقل عدة آلاف من اللاجئين إلى دول أخرى مثل العراق في إطار صفقات مشبوهة، ومن البديهي أن هذه الخطة ستأتي في إطار نوايا حكومة براك بالانسحاب من لبنان في يوليو القادم، وما يتطلبه ذلك في مفهومه من ضرورة تأمين هذا الانسحاب بوجود دولي في جنوب لبنان يوفر الأمن للمستعمرات الإسرائيلية في الجليل، ويقضي على المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله في الجنوب، وهو ما دفع زعماء حزب الله إلى التصريح مؤخراً بأن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب لن يوقف عمليات المقاومة، وليس بخاف على أحد أن مثل هذه الخطة التي تتبناها الولايات المتحدة ولا تعارضها إسرائيل تعد إحدى وسائل الضغط على المفاوض السوري لتجزيده من ورقة الضغط اللبنانية التي تسلح بها خلال السنوات الماضية، في وقت ينتظر أن تستأنف فيه المفاوضات على المسار السوري مع مطلع العام الجديد، وفي الخلفية النزاعات الفلسطينية السورية وغياب الاتصالات بين الطرفين وبالتالي غياب التنسيق المطلوب في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التعاون والتنسيق لمواجهة تحديات المرحلة النهائية من المفاوضات على المسار الفلسطيني، وتستأنف فيه المفاوضات على المسار السوري اللبناني، ومن ثم فإن تصعيد أي خلاف بين هذه الأطراف العربية الثلاثة لا يصب في مصلحة أحد غير إسرائيل، وهو ما يأمل العرب جميعاً في تجنبه.

## ماذا يخبي المستقبل لهم؟

مما لا شك فيه أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعد واحدة من أخطر قضايا مفاوضات المرحلة النهائية والتي تهتم الولايات المتحدة بإيجاد حل لها، خاصة وأنها تعكس سلبياتها على الدول العربية التي تستضيفهم لاسيما لبنان والأردن في شكل أزمات قائمة وأخرى متوقعة، لذلك تعتبر هذه القضية دولية لا سيما وأنها تعكس بقوة حقوق الإنسان، وواجب التدخل الدولي لحمايته وصدرت بشأنها قرارات دولية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ناهيك عن كونها قضية إن لم تحل بشكل موضوعي وعادل فإنها تهدد بنسف عملية التسوية القائمة وإعادتها إلى نقطة الصفر من جديد، بل قد يتولد عنها اضطرابات داخلية في دول صديقة للولايات المتحدة يهدمها استقرار الأوضاع فيها وهي الأردن ولبنان.

ولقد كشفت مجلة الوطن العربي في عددها ١١٨٤ بتاريخ ٩٩/١١/١٢ عن اجتماعات أخيرة جرت في أوصلو شارك

فيها مسئولون فلسطينيون وإسرائيليون وأمريكيون بحثوا فيها الأحداث الأخيرة في مخيم عين الحلوة في لبنان، ودلالاتها المستقبلية في إطار مفاوضات الوضع النهائي، وأشارت المجلة إلى أن اجتماعات أخرى ستعقد بين هذه الأطراف في ديسمبر المقبل بهدف إعداد خطة ميدانية عملية لمواجهة المخاطر التي يحذر منها الفلسطينيون ويصفونها بـ «مؤامرة تهجير وارتكاب مجازر ضدهم في لبنان» وأن هذه الخطة تحوي مطالب بإرسال قوات دولية لحماية المخيمات الفلسطينية في لبنان، وأماكن انتشار هذه القوات، وذلك بقرار من مجلس الأمن تتبناه الولايات المتحدة.